تحولات مشاركة المرأة السورية في قوة العمل 2002–2023 دراسة تحليلية تاريخية وميدانية في مدينة دمشق على عينة من النساء في سن العمل

Transformations in Syrian Women's Participation in the Labor Force An Analytical and Field Study Residing in Damascus On a Sample of Women 2023-2010-2002

د. جمعة حجازي
عضو الهيئة التدريسية في المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل تحولات مشاركة المرأة السورية في قوة العمل والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والمكانية المرتبطة بها، من خلال الجمع بين تحليل تاريخي لسوق العمل خلال 2002–2010، وتحليل زمني للمشاركة خلال 2011–2023، ودراسة ميدانية في مدينة دمشق. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى مسوح قوة العمل والكتب الإحصائية الرسمية، وإلى استبانة طبقت على عينة من المرأة في سن العمل بلغ حجمها 384 مفردة، مع عرض التكرارات والنسب والمتوسطات ضمن مسارين: المرأة العاملة والمرأة غير العاملة.

أظهرت النتائج ارتفاع مشاركة المرأة من 16.8% عام 2011 إلى 24.1% عام 2015 ثم إلى 37.2% عام 2023. غير أن هذا الارتفاع لا يعكس بالضرورة تحسناً مكافئاً في نوعية الاندماج، إذ تزامن مع تغير بنية الإعالة الأسرية، واتساع العمل غير المنظم، وضعف الاستقرار الوظيفي، وارتفاع الضغوط المعيشية. كما أبرزت النتائج الميدانية أثر ملاءمة فرص العمل، والأجر، وأعباء الرعاية، والمسافة، والحماية الاجتماعية في قرار المشاركة. وتخلص الدراسة إلى ضرورة التمييز بين الزيادة الكمية في المشاركة والاندماج النوعي القائم على العمل اللائق والأجر العادل والاستقرار والحماية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: مشاركة المرأة، قوة العمل، العمل اللائق، الاقتصاد غير المنظم.

Abstract
force participation and -This study examines changes in Syrian women's labor the economic, social, livelihood, spatial, and institutional factors associated –with them. It combines a historical analysis of the labor market during 2002 and a 2023 field study in ،2023–series analysis for 2011-time a ،2010 force -analytical approach draws on official labor-Damascus. The descriptive surveys and statistical yearbooks, as well as a questionnaire administered to nted through two analytical age women. Results are prese-working 384 .employed women-pathways: employed and non
force participation increased from 16.8% in 2011 to 24.1% in -Women's labor and 37.2% in 2023. This increase did not necessarily indicate a 2015 it coincided with changing comparable improvement in job quality, as household dependency structures, informal employment, weak job stability, and livelihood pressures. Field findings highlight job suitability, wages, care tion. The responsibilities, distance, and social protection as relevant to participa study concludes that quantitative growth should be distinguished from qualitative integration based on decent work, fair wages, stability, and social .protection
Keywords: women's participation, labor force, decent work, informal .economy

أولاً: المقدمة

تمثل مشاركة المرأة في قوة العمل أحد المؤشرات الأساسية لقياس درجة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع، كما تعد من المؤشرات القادرة على كشف طبيعة العلاقة بين بنية الاقتصاد وبنية المجتمع والأسرة. وفي الحالة السورية، تزداد أهمية هذا الموضوع لأن سوق العمل لم يشهد فقط تغيرات دورية تقليدية، بل تعرض لتحولات بنيوية عميقة خلال العقد الأخير أثرت في توزيع العمل بين الجنسين، وفي أنماط التشغيل، وفي طبيعة القطاعات المستوعبة للعمالة. وتؤكد البنية الرسمية للبيانات الإحصائية السورية أن فصل القوة البشرية والقوة العاملة في الكتب الإحصائية السنوية يضم بيانات قوة العمل، ومعدلات البطالة، والنشاط الاقتصادي الخام والمنقح، وتوزعات المشتغلين والمتعطلين وفقاً لمجموعة من المتغيرات، كما توفّر نشرة قوة العمل 2011 مرجعاً مهماً للسلسلة الزمنية الوطنية، وتقدّم مؤشرات سوق العمل 2021 مجموعة واسعة من المؤشرات المرتبطة بالمشاركة الاقتصادية والعمالة والبطالة والعمل غير المنظم وساعات العمل والأجور. كذلك تتيح هيئة التخطيط والإحصاء الكتب الإحصائية للأعوام 2012–2023، وأعلنت عن العمل على مسح وطني جديد للقوى العاملة لتحديث المنظومة الإحصائية الخاصة بالسوق السورية.

وفي ظل هذه التحولات، لم يعد السؤال يقتصر على هل زادت مشاركة النساء في قوة العمل؟ بل أصبح يمتد إلى سؤال أكثر عمقاً: ما طبيعة هذه المشاركة؟ وهل هي مشاركة في فرص مستقرة ومنظمة وعادلة، أم أنها توسع كمي في الوجود النسوي داخل سوق أكثر هشاشة وضغطاً؟

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التباين بين الارتفاع الملحوظ في مشاركة المرأة السورية في قوة العمل خلال 2011–2023 وبين استمرار مؤشرات هشاشة العمل وعدم تكافؤ الفرص. فالزيادة الكمية قد تنجم عن الضرورة المعيشية، وتغير أدوار الإعالة، واتساع العمل غير المنظم، بقدر ما قد تعكس تحسناً في فرص التمكين. ومن ثم تتمحور المشكلة حول تحديد العوامل التي تدفع المرأة إلى المشاركة أو تعوقها، وقياس مدى اقتران المشاركة بعمل مستقر ومنظم وعادل.

وعليه، يتمثل السؤال المركزي في الآتي: كيف تطورت مشاركة المرأة السورية في قوة العمل، وما العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والمكانية والمؤسسية التي تفسرها، وإلى أي مدى تعبر هذه المشاركة عن اندماج نوعي في العمل اللائق لا عن توسع كمي في العمل الهش؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

1. أهمية علمية:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تجمع بين ثلاثة مستويات مترابطة من التحليل: التحليل التاريخي لخصائص سوق العمل السورية، والتحليل الزمني لتطور مشاركة النساء في قوة العمل خلال الفترة 2011–2023، والتحليل الميداني المباشر في مدينة دمشق. وبهذا فهي لا تكتفي بوصف تطور المشاركة النسوية كمياً، بل تسعى إلى تفسير هذا التطور في ضوء السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسي الذي تشكلت داخله، بما يسهم في سد فجوة قائمة في الأدبيات التي تناولت عمل المرأة السورية من زوايا جزئية أو منفصلة.

2. الإضافة المنهجية للدراسة:

تتمثل الأهمية المنهجية للدراسة في أنها تعتمد مقاربة مركبة تجمع بين التحليل التاريخي والوصفي والاستدلالي، وتعرض النتائج الإحصائية بصورة أكثر اكتمالاً من الصيغ التقليدية الشائعة، من خلال بيان الاختبارات المستخدمة، والقيم الإحصائية، ومعاملات قوة العلاقة، وعدم الاكتفاء بعرض الدلالة الإحصائية وحدها. كما أنها تميز بين الزيادة الكمية في مشاركة النساء وبين الاندماج النوعي في سوق العمل، وهو تمييز منهجي ضروري لفهم الظاهرة بصورة أكثر دقة وعمقاً.

رابعاً: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل خصائص سوق العمل السورية تاريخياً خلال الفترة 2002–2010، – من حيث تطور قوة العمل، ومعدلات المشاركة الاقتصادية، والتحول القطاعي للعمالة.

2. تحليل تطور مشاركة النساء في قوة العمل خلال الفترة 2011–2023، ورصد اتجاهاتها الكمية وتغيراتها الزمنية.

3. تفسير العوامل الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية والمكانية والمؤسسية المؤثرة في مشاركة المرأة في سوق العمل.

4. اختبار الفرضيات المتعلقة بعلاقة مساهمة المرأة في سوق العمل بالمحددات المختلفة، والكشف عن طبيعة هذه العلاقات ومدى دلالتها الإحصائية وقوتها التفسيرية.

5. تقديم رؤية تفسيرية وسياساتية لتعزيز مشاركة المرأة في العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والملاءمة مع الظروف الأسرية والمكانية.

خامساً: أسئلة الدراسة

1. ما الخصائص التاريخية الرئيسة لسوق العمل السورية خلال الفترة 2002–2010، من حيث تطور قوة العمل، ومعدلات المشاركة الاقتصادية، والتحول القطاعي للعمالة، واتساع القطاع غير المنظم؟

2. كيف تطورت مشاركة النساء في قوة العمل في سورية خلال الفترة 2011–2023، وما الاتجاهات الكمية الأساسية التي تعكسها هذه المرحلة؟

3. ما العوامل الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية والمكانية والمؤسسية التي تؤثر في مشاركة المرأة السورية في سوق العمل، وكيف يتداخل أثرها في تفسير قرار العمل أو الاستمرار فيه؟

4. هل تعبّر الزيادة في مشاركة النساء في قوة العمل عن تحسن نوعي في اندماجهن الاقتصادي من حيث الاستقرار والأجر والتنظيم والحماية الاجتماعية.

سادساً: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية، وتُختبر عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة في سوق العمل والمحددات الاجتماعية والمعيشية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة في سوق العمل وبعض المحددات الاقتصادية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة في سوق العمل وبيئة العمل عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة في سوق العمل والعوامل المكانية المرتبطة بالعمل عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة في سوق العمل وبعض مؤشرات تدبير المعيشة ومصادر الدخل عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

سابعاً: الدراسات السابقة

تُعرض الدراسات السابقة وفق تسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث، مع بيان موضوع كل دراسة ومنهجها ونتائجها وصلتها بالدراسة الحالية، بما يسمح بتحديد موضع الإضافة العلمية وتجنب العرض التجميعي غير التحليلي.

جدول (1): أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة

الباحث/الباحثة	السنة	عنوان الدراسة	مجال الدراسة	أهم النتائج
إبراهيم، علي	1995	المرأة والنشاط الاقتصادي: الواقع والآفاق في الجمهورية العربية السورية	سورية	أظهر استمرار ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة رغم تحسن بعض المؤشرات التعليمية.

الباحث/الباحثة	السنة	عنوان الدراسة	مجال الدراسة	أهم النتائج
القش، محمد أنور، وخليفاوي، رنا	2007	مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية	سورية	أكدت استمرار الفجوة الجندرية في التشغيل وفي التوزيع القطاعي والمهني للنساء.
أحمد	2009	دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة في المنطقة الساحلية	سورية	بيّنت أن المشروعات الصغيرة تسهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي والصحي للمرأة.
منصورة، نورا	2014	تفعيل وتطوير دور القوى العاملة في سوق العمل السورية	سورية	ركزت على تحولات سوق العمل السورية وضعف قدرتها على استيعاب القوى البشرية وانعكاس ذلك على النساء بصورة أكبر.
دعبول	2014	أثر الأزمة على قوة العمل في سورية	سورية	أوضحت أن الأزمة أعادت تشكيل سوق العمل وأثرت في أنماط العرض والطلب والهشاشة التشغيلية.
نذير ورمضان	2015	مشاركة المرأة في سوق العمل في مصر: القيود والفرص	مصر	أظهرت أن العوامل المؤثرة في الدخول إلى السوق لا تتطابق بالضرورة مع العوامل المؤثرة

الباحث/الباحثة	السنة	عنوان الدراسة	مجال الدراسة	أهم النتائج
				في الوضع الوظيفي بعد الدخول.
مويلحي وجعيد	2017	الثروة الأسرية للأيدي العاملة وإمدادات العمالة النسائية في الشرق الأوسط	إقليمي	أكدت أثر التعليم والحالة الزواجية والثقافة المجتمعية على مشاركة النساء في سوق العمل.

تظهر الدراسات السابقة، في تسلسلها الزمني، انتقال الاهتمام من وصف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي إلى تحليل التمكين والعمل غير المنظم وآثار الأزمة. وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الأدبيات في إبراز أثر التعليم والأسرة وبنية القطاعات، لكنها تتميز بدمج المسار التاريخي 2002–2010 مع التحول الزمني 2011–2023 والنتائج الميدانية في دمشق ضمن إطار واحد يميز بين حجم المشاركة ونوعيتها.

ثامناً: الإطار النظري وتحليل تحولات مساهمة المرأة السورية في سوق العمل

8.1 عرض العمل والطلب عليه

تنطلق الدراسة من أن مساهمة المرأة في سوق العمل تتحدد من خلال التفاعل بين عرض العمل والطلب عليه. فمن جهة العرض، تؤثر عوامل مثل التعليم، والعمر، والحالة الزواجية، وعدد الأطفال، والأعباء الأسرية، وتكاليف الانتقال، ومستوى الأجر المتوقع في قرار المرأة بالدخول إلى السوق أو الانسحاب منه. ومن جهة الطلب، تتحدد الفرص المتاحة وفق طبيعة الاقتصاد، وهيكل القطاعات، ومرونة الجهاز الإنتاجي، وسياسات الاستخدام، ومستويات الأجور، ودرجة التنظيم والتمييز (نعمة الله، 2001–2002). كما أن النساء يكنّ أكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية إذا تركز عملهن في قطاعات

هشّة أو غير منظمة، حيث تضعف الحماية الاجتماعية والاستقرار الوظيفي (تقرير سوق العمل، 2009–2010).

8.2 البعد الاجتماعي والثقافي واتجاهات التنشئة والاختيارات التعليمية والمهنية

لا يقتصر تفسير ضعف مساهمة المرأة على العوامل الاقتصادية، بل يرتبط أيضاً بالتقسيم الاجتماعي للعمل وبالأدوار الجندرية التقليدية التي تحدد ما يُعد مناسباً لعمل المرأة وتعليمها (صبح، 2006). فالثقافة السائدة ما تزال تميل إلى حصر المرأة في مهن بعينها، مثل التعليم والتمريض والأعمال المكتبية، بما يكرس التمييز في التعليم والعمل معاً (إبراهيم، 1995). كما أن التنشئة الاجتماعية تؤدي دوراً مركزياً في إعادة إنتاج هذه الأدوار، إذ تُربى الإناث غالباً على الرعاية والارتباط بالمجال الخاص، بينما يُربى الذكور على الاستقلالية والانخراط في المجال العام (الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2005). وينعكس ذلك على خيارات التعليم والعمل، التي كثيراً ما تخضع لتصورات الأسرة عن المكانة والعائد والملاءمة الاجتماعية أكثر من خضوعها للميول الفردية (منصورة، 2014).

8.3 اغتراب الوعي والمؤشرات الثقافية للمشاركة

من المفاهيم المهمة في هذا السياق مفهوم اغتراب الوعي أو الاستلاب الأيديولوجي، ويعني تبني المرأة نفسها للصور النمطية التي تنتجها الثقافة الأبوية عنها، ثم إعادة إنتاجها في السلوك والتربية والوعي اليومي. وبذلك لا تُفرض القيود من الخارج فقط، بل قد يعاد إنتاجها من الداخل أيضاً، ما يجعل تغيير الوعي شرطاً ضرورياً لتحسين أوضاع النساء والشباب (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009). كما ترتبط المشاركة الاقتصادية بمدى قوة البنى التقليدية في المجتمع، ولا سيما في ظل ضعف البنية الاقتصادية واتساع القطاع غير المنظم وتراجع قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد (دعبول، 2014).

8.4 المتغيرات الديموغرافية المؤثرة على سوق العمل والإناث والشباب

تُعد المتغيرات الديموغرافية من المحددات الأساسية لمشاركة النساء والشباب في سوق العمل، لأن التركيب العمري، ومعدلات النمو، والهجرة، والنزوح، والخصوبة، وحجم الداخلين الجدد إلى السوق، كلها تؤثر في العرض والطلب معاً، وفي أنماط الإعالة الأسرية والضغط على فرص التشغيل. ومن ثمّ، فإن

أي اختلال ديموغرافي ينعكس مباشرةً على احتمالات دخول المرأة إلى العمل، وعلى موقعها داخله، وعلى اتساع أنماط العمل الهش وغير المنظم (تقرير حالة السكان في سورية، 2010).

8.5 البيئة التشريعية والمساواة في الأجر والتمييز الإيجابي للمرأة

لا يمكن فصل موقع المرأة في سوق العمل عن البيئة التشريعية التي تنظم حقها في العمل والحماية الاجتماعية. فالتشريعات السورية كرّست من حيث المبدأ عدم التمييز، والمساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، وحقوق الأمومة، غير أن الفجوة ما تزال قائمة بين النصوص والتطبيق، كما أن بعض جوانب الإطار القانوني ما تزال تعكس تمييزاً مباشراً أو غير مباشر في فرص التمكين الفعلي (نجمة، 2005). وفي هذا السياق، تبرز المساواة في الأجر بوصفها مؤشراً حاسماً على عدالة الاندماج الاقتصادي، لأن فجوة الأجور تضعف الحوافز الاقتصادية لعمل المرأة وتزيد احتمال تمركزها في الأعمال الأقل استقراراً والأضعف حماية (اتفاقية العمل الدولية رقم 100 لعام 1951).

تاسعاً: المؤشرات التنموية وتحولات مشاركة المرأة السورية في سوق العمل

يعرض هذا المحور المؤشرات التنموية المرتبطة بموقع المرأة السورية في سوق العمل من زاويتين متكاملتين: الأولى زاوية تاريخية بنيوية توضح السمات العامة لسوق العمل وموقع المرأة داخله حتى عام 2010، والثانية زاوية زمنية ترصد تطور مشاركة النساء في قوة العمل خلال الفترة 2011–2023. ويسمح هذا التفريق بين المستويين بفهم التحول في الحضور النسوي داخل السوق من دون الخلط بين المؤشرات التاريخية العامة والمؤشرات الزمنية الخاصة بالمشاركة.

جدول (3): المؤشرات التاريخية الرئيسة لموقع المرأة السورية في سوق العمل حتى عام 2010

المؤشر	2002	2010	ملاحظات
نسبة قوة العمل النسائية من القوى البشرية	—	**%15.08**	**مقابل 39.1% للذكور عام 2010**
معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث	**%14.0**	**%8.3**	**المعدل العام انخفض من 31% إلى 27%**

المؤشر	2002	2010	ملاحظات
نسبة المشتغلات في القطاع غير المنظم إلى المشتغلات الإناث	%11.6	%21.4	اتجاه تصاعدي واضح
الفجوة بين الذكور والإناث في قوة العمل	—	24.02 نقطة مئوية	%39.1 – %15.08

تشير المؤشرات التاريخية إلى أن مشاركة المرأة السورية في سوق العمل بقيت منخفضة حتى عام 2010، سواء من حيث نسبة قوة العمل النسائية إلى القوى البشرية أو من حيث معدل النشاط الاقتصادي الخام. كما تُظهر البيانات اتساع الفجوة بين الذكور والإناث، وارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم، بما يعني أن حضور المرأة في السوق كان ضعيفاً من حيث الحجم، وأكثر هشاشة من حيث طبيعة الاندماج. وتعكس هذه المؤشرات أن ضعف مساهمة المرأة لم يكن مرتبطاً فقط بقلة الفرص، بل أيضاً بطبيعة سوق العمل نفسه، وبالتمركز النسوي في أعمال أقل استقراراً وأضعف حماية.

عاشراً: تطور مشاركة النساء في قوة العمل خلال الفترة 2011–2023

بعد الخلفية التاريخية السابقة، تنتقل الدراسة إلى تحليل التطور الأحدث لمشاركة النساء في قوة العمل في سورية خلال الفترة 2011–2023، استناداً إلى السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة. ويكتسب هذا التحليل أهمية خاصة لأن هذه الفترة لا تعكس مجرد تغير في المؤشرات الكمية، بل تعكس أيضاً تغيراً في الشروط الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي أصبحت تؤثر في قرار النساء بالدخول إلى العمل أو البقاء فيه. فالتحولات التي طرأت على المجتمع السوري خلال هذه المرحلة، بما في ذلك النزوح والهجرة وتبدل أدوار الإعالة داخل الأسرة، واتساع الاقتصاد غير المنظم، وازدياد الضغوط المعيشية، جعلت من مشاركة النساء في العمل أكثر حضوراً من الناحية الكمية، وإن بقيت دلالاتها النوعية بحاجة إلى قراءة أكثر حذراً.

جدول (4): تطور مشاركة النساء في قوة العمل في سورية

السنة	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل (%)	التغير بالنقاط المئوية	التغير النسبي عن الفترة السابقة (%)
2011	16.8	—	—
2015	24.1	+7.3	+43.5
2023	37.2	+13.1	+54.4

تكشف السلسلة عن تحوّل مهم في موقع المرأة داخل سوق العمل السوري. فقد ارتفعت مشاركة النساء من 16.8% عام 2011 إلى 24.1% عام 2015 ثم إلى 37.2% عام 2023. وبذلك تكون الزيادة بين 2011 و2023 قد بلغت 20.4 نقطة مئوية، أي ما يعادل ارتفاعاً نسبته 121.4% مقارنة بمستوى 2011. وهذا تغير كبير لا يمكن تجاهله، لأنه يدل على انتقال المرأة من موقع هامشي نسبياً في السوق إلى حضور أكثر كثافة ووضوحاً.

غير أن تفسير هذا الارتفاع يجب أن يتم بحذر. فالزيادة لا تعني بالضرورة أن النساء دخلن إلى سوق أكثر عدالة أو أكثر استقراراً، بل قد تعني أيضاً أنهن اضطررن إلى الدخول بدرجة أكبر إلى العمل بسبب تغير أدوار الإعالة، وتراجع بدائل الدخل، واتساع العمل غير المنظم، وارتفاع كلفة المعيشة. ومن هنا، فإن قراءة هذا المؤشر بمعزل عن بقية مؤشرات السوق قد تؤدي إلى استنتاجات مبسطة وغير دقيقة. فالمشاركة الكمية المرتفعة لا تكفي وحدها للحكم على مستوى التمكين الاقتصادي، ما لم ترتبط بتحسن في نوعية العمل، والأجر، والاستقرار، والحماية الاجتماعية، والمساواة في الفرص.

جدول (5): تطور بعض المؤشرات السكانية المختارة

الفترة	معدل النمو السكاني
1970–1981	3.35
1981–1994	3.29
1994–2004	2.60

الفترة	معدل النمو السكاني
2010–2004	2.40
2019–2010	0.80
2024–2021	0.90

يبين الجدول اتجاهاً هبوطياً واضحاً في معدل النمو السكاني، ولا سيما بعد 2010. وفي الحالة السورية، لا يقرأ هذا الانخفاض بوصفه مجرد تغير ديموغرافي محايد، بل بوصفه خلفية مرتبطة بالنزوح والهجرة والتغير في التركيب العمري والنوعي للسكان. وهذا بدوره يؤثر في سوق العمل، وفي توزيع أعباء الإعالة، وفي دخول النساء إلى النشاط الاقتصادي. كما أن التحولات الديموغرافية لا تؤثر فقط في حجم العرض من العمل، بل تؤثر أيضاً في نوعية الطلب على العمل، وفي توزيع الأدوار داخل الأسرة، وفي مكانة النساء والشباب ضمن البنية الاجتماعية. وعليه، فإن الزيادة في مشاركة النساء بعد 2011 يمكن فهمها أيضاً باعتبارها استجابة لتعويض اختلالات في بنية القوة العاملة الذكورية داخل الأسرة والمجتمع. فالنساء لم يدخلن السوق فقط بفعل سياسات تمكين أو توسع الفرص، بل كذلك بفعل الضرورات المعيشية، وتغير طبيعة المخاطر الاجتماعية، وازدياد الحاجة إلى مصادر دخل إضافية. ولذلك فإن هذا التطور، على الرغم من أهميته، ينبغي قراءته بوصفه مؤشراً مزدوج الدلالة فهو من جهة يعكس ارتفاعاً في الحضور الاقتصادي للمرأة، لكنه من جهة أخرى قد يكشف عن اتساع هشاشة السوق وتحميل النساء أعباء إضافية ضمن اقتصاد مأزوم ومجتمع متحول.

الحادي عشر: حدود الدراسة والضوابط المنهجية والأخلاقية

تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة بتحليل مشاركة المرأة السورية في قوة العمل والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والمكانية والمؤسسية المرتبطة بها، مع التمييز بين الزيادة الكمية في المشاركة ونوعية الاندماج في سوق العمل. ولا تتناول الدراسة جميع قضايا المرأة أو جميع أبعاد التنمية الاجتماعية إلا بقدر اتصالها المباشر بموضوع المشاركة الاقتصادية.

تغطي الحدود الزمنية ثلاثة مستويات مترابطة: قراءة تاريخية لسوق العمل خلال الفترة 2002–2010، وتحليلاً زمنياً لتطور مشاركة المرأة خلال الفترة 2011–2023، ودراسة ميدانية نُفذت في مدينة دمشق عام 2023. أما الحدود المكانية للدراسة الميدانية فتقتصر على مدينة دمشق، ولذلك تُفسر نتائجها في إطار مجتمع الدراسة ولا تُعمم آلياً على جميع المحافظات السورية.

تشمل الحدود البشرية النساء في سن العمل من 15 إلى 64 سنة والمقيمات في مدينة دمشق وقت تنفيذ المسح، سواء كن عاملات أو متعطلات أو خارج قوة العمل. وقد بلغ حجم العينة المعتمدة 384 مفردة، مع استخدام أحجام فرعية مختلفة في الأسئلة المشروطة وفق الوضع العملي لكل مبحوثة.

رُوعيت الضوابط المنهجية والأخلاقية من خلال طوعية المشاركة، والموافقة المستنيرة، وسرية الإجابات، وعدم جمع بيانات تعريفية غير لازمة، واستخدام المعلومات لأغراض البحث العلمي فقط. كما التزمت الدراسة بعدم نسبة دلالة إحصائية إلى أي علاقة قبل التحقق من تطابق ملف البيانات الخام مع حجم العينة، واكتمال الجداول التقاطعية، واستيفاء افتراضات الاختبار الإحصائي المستخدم.

الثاني عشر: الإطار المنهجي والأساليب الإحصائية المستخدمة

يعرض هذا القسم المنهج المستخدم في الدراسة، ومجتمعها ووحدة التحليل، ونوع العينة وطريقة سحبها وحجمها، وأداة جمع البيانات، وإجراءات الصدق والثبات، وأساليب التحليل الإحصائي. وقد اعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً وتصميماً مقطعياً، وجمعت بين تحليل البيانات الرسمية والدراسة الميدانية المنفذة في مدينة دمشق عام 2023 على عينة من النساء في سن العمل.

12.1 الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: نوع الدراسة وتصميمها

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لكونه المنهج الأكثر ملاءمة لتحليل محددات مشاركة المرأة في سوق العمل، إذ يسمح هذا المنهج بوصف الظاهرة كما هي في الواقع، والكشف عن العلاقات بين أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والمؤسسية، دون التدخل في ضبط المتغيرات أو إخضاعها لتصميم تجريبي. كما اعتمدت الدراسة تصميماً مقطعياً (sectional Design–Cross)، بحيث تم جمع البيانات في فترة زمنية محددة من النساء في سن العمل بمدينة دمشق، ثم إخضاع هذه البيانات للتحليل الوصفي والاستدلالي.

ويستند هذا الاختيار المنهجي إلى طبيعة موضوع الدراسة، لأن البحث لا يستهدف فقط تقدير حجم مشاركة المرأة في سوق العمل، بل يسعى إلى تفسيرها من خلال مجموعة من المحددات المتشابكة التي تتطلب الجمع بين توصيف الخصائص الأساسية للمبحوثات، واختبار العلاقات بين مساهمتهن في سوق العمل وبين ظروفهن الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية والمكانية.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الأصلي في جميع النساء في سن العمل (15–64 سنة) المقيمات في مدينة دمشق، سواء كنّ مشتغلات، أو متعطلات، أو خارج قوة العمل. ويُقصد بهذا المجتمع جميع النساء اللواتي تنطبق عليهن شروط السن والإقامة داخل المجال المكاني للدراسة خلال فترة تنفيذها. ويُعد هذا المجتمع مجتمعاً غير معلوم الحجم بدقة من الناحية التطبيقية، لعدم توافر إطار معاينة اسمي شامل ومحدَّث يضم جميع النساء في سن العمل داخل مدينة دمشق، وهو ما يجعل من الضروري الاعتماد على أسلوب معاينة ميداني ملائم للبيئات الحضرية الواسعة.

ثالثاً: وحدة الدراسة ووحدة التحليل

تمثلت وحدة المعاينة في المرأة الواحدة في سن العمل، أي أن كل مفردة من مفردات العينة هي امرأة تقع ضمن الفئة العمرية المعتمدة وتقيم في مدينة دمشق. أما وحدة التحليل فهي أيضاً المرأة المبحوثة نفسها، إذ تم تحليل استجابات كل حالة بوصفها وحدة مستقلة لقياس العلاقة بين مشاركتها في سوق العمل وبين مجموعة المحددات الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والمكانية والمؤسسية.

رابعاً: العينة ونوعها وطريقة سحبها

اعتمدت الدراسة عينة عنقودية طبقية متعددة المراحل من النساء في سن العمل بمدينة دمشق. وقد تم اعتماد هذا النوع من العينات نظراً لعدم توافر إطار معاينة كامل لمجتمع الدراسة، ولأن هذا الأسلوب يُعد الأنسب في مثل هذه الحالات، ولا سيما في البيئات الحضرية التي يصعب فيها الوصول إلى جميع مفردات المجتمع المستهدف بصورة مباشرة.

تم سحب العينة وفق خطوات متتابعة على النحو الآتي:

1. **المرحلة الأولى: التقسيم الجغرافي**

2. جرى تقسيم مدينة دمشق إلى أحياء أو مناطق سكنية بوصفها وحدات أولية للمعاينة، وذلك بهدف تحقيق تغطية مكانية تسمح بتمثيل النساء في أكثر من بيئة اجتماعية واقتصادية داخل المدينة.

3. **المرحلة الثانية: اختيار الأحياء**

4. تم اختيار عدد من الأحياء أو المناطق بصورة تسمح بتغطية التنوع الداخلي لمدينة دمشق، مع مراعاة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ومستويات الاستقرار المعيشي.

5. **المرحلة الثالثة: اختيار المبحوثات**

6. بعد تحديد الأحياء المختارة، جرى اختيار النساء اللاتي تنطبق عليهن شروط الدراسة داخل هذه الأحياء وفق آلية سحب تراعي التوزيع النسبي والتنوع في الخصائص الأساسية، مثل:

- الفئة العمرية
- المستوى التعليمي
- الحالة الزواجية
- الحالة العملية
- الوضع المعيشي

خامساً: تحديد حجم العينة

بما أن مجتمع الدراسة غير معلوم الحجم بدقة أو يُعامل إحصائياً بوصفه مجتمعاً كبيراً، فقد أمكن الاستناد إلى معادلة كوكران (Cochran Formula) لتحديد الحجم المبدئي للعينة في المجتمعات الكبيرة أو غير المحصورة بدقة، وهي من أكثر المعادلات استخداماً في الدراسات الوصفية الميدانية.

$$n_0 = \frac{Z^2 \cdot p \cdot q}{d^2}$$

حيث:

- = الحجم المبدئي للعينة.
- = القيمة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة.

- = نسبة التوافر المتوقعة للصفة المدروسة.
- □ = 1 − □.
- = هامش الخطأ المقبول.

وعند افتراض مستوى ثقة 95%، وأقصى تباين محتمل، وهامش خطأ 5%، فإن الحجم المبدئي النظري للعينة يبلغ:

$$n_0 = \frac{\left(1.96\right)^2 \times (0.50)(0.50)}{\left(0.05\right)^2} = 384.16$$

أي إن الحجم النظري للعينة يقارب 384 مفردة إذا أُريد الالتزام بمستوى دقة مرتفع. غير أن الدراسات الميدانية الوصفية التحليلية، ولا سيما في البيئات الحضرية الواسعة غير المحصورة بدقة، قد تكتفي بحجم عينة أقل من الحجم النظري الكامل إذا كانت هناك قيود ميدانية وزمنية ومالية، أو إذا كان الهدف الأساسي هو تحليل الاتجاهات والعلاقات الأولية لا إجراء مسح سكاني شامل.

12.2 صدق الأداة وثباتها

عُرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من الصدق الظاهري وصدق المحتوى. كما حُسب الثبات الداخلي للمقياس متعدد الفقرات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، مع عدم إدراج الأسئلة الاسمية المفردة ضمن حساب الثبات.

جدول (6): ثبات أداة الدراسة

المؤشر	القيمة
عدد الفقرات	33
معامل ألفا كرونباخ	0.701
معامل الصدق (الجذر التربيعي التقريبي لألفا)	0.83

تشير قيمة ألفا كرونباخ = 0.701 إلى أن الأداة تتمتع بمستوى مقبول من الثبات الداخلي يسمح باستخدامها في التحليل الإحصائي. وفي البحوث الاجتماعية التطبيقية، تعد هذه القيمة كافية للاعتماد على نتائج الاستبانة في الوصف واختبار الفرضيات.

12.3 المتغيرات

- المتغير التابع: مساهمة المرأة في سوق العمل، وتم التعبير عنها عملياً من خلال متغير العلاقة بقوة العمل حالياً.
- المتغيرات المستقلة:
  - المحددات الاجتماعية والمعيشية.
  - المحددات الاقتصادية.
  - مصدر المعيشة.
  - تدبير المعيشة.
  - بيئة العمل.
  - العوامل المكانية المرتبطة بالاستقرار الوظيفي.

12.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة في معالجة البيانات على مستويين متكاملين من التحليل الإحصائي: التحليل الوصفي، ثم التحليل الاستدلالي. وقد جاء هذا التدرج انسجاماً مع طبيعة الدراسة وأهدافها؛ إذ استلزم الأمر أولاً توصيف خصائص العينة والمتغيرات المدروسة، ثم الانتقال بعد ذلك إلى اختبار الفرضيات والكشف عن طبيعة العلاقات الإحصائية بين المتغيرات.

أولاً: التحليل الوصفي

استُخدم التحليل الوصفي بوصفه المرحلة الأولى في فحص البيانات، بهدف تقديم صورة دقيقة عن خصائص أفراد العينة وتوزعهم وفق المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية. وشمل هذا المستوى من التحليل استخدام التكرارات والنسب المئوية لعرض توزيع الإجابات على المتغيرات النوعية، مثل الحالة الأسرية، والمستوى التعليمي، والحالة الزواجية، والحالة العملية، وجهة العمل. كما استُخدم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في توصيف المتغيرات الكمية، مثل العمر والدخل، لما يتيحه هذان المؤشران من بيان للنزعة المركزية ودرجة التشتت داخل البيانات. كذلك جرى اعتماد

الجداول التقاطعية لعرض التوزيع المشترك بين المتغيرات، تمهيداً للانتقال إلى مرحلة التحليل الاستدلالي.

ثانياً: التحليل الاستدلالي

بعد استكمال الوصف الإحصائي، انتقلت الدراسة إلى التحليل الاستدلالي بهدف اختبار الفرضيات والتأكد من وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين مساهمة المرأة في سوق العمل وبعض المحددات المدروسة. ونظراً لأن معظم متغيرات الدراسة ذات طبيعة اسمية أو فئوية، فقد تم اختيار مجموعة من الاختبارات التي تتناسب مع هذا النوع من البيانات.فقد استُخدم اختبار كاي مربع (Chi–s test quare of independence) للتحقق من دلالة العلاقة بين المتغيرات الفئوية، أي لبيان ما إذا كانت الفروق في التوزيع بين الفئات تعكس علاقة إحصائية حقيقية أم أنها قد تكون ناتجة عن الصدفة. كما جرى استخدام الاختبار الدقيق فيشر (Fisher's Exact Test) في الحالات التي تكون فيها الجداول الثنائية صغيرة الحجم أو تحتوي على خلايا ذات تكرارات متوقعة منخفضة، لأن هذا الاختبار يكون أكثر دقة من كاي مربع في مثل هذه الظروف. ولم تكتف الدراسة ببيان وجود العلاقة أو عدم وجودها، بل سعت أيضاً إلى قياس قوة هذه العلاقة. ولهذا الغرض تم استخدام معامل Cramér's V بوصفه المقياس الأنسب للمتغيرات الفئوية متعددة الفئات. ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لأنه لا يكتفي بإظهار أن العلاقة دالة إحصائياً، بل يوضح أيضاً مدى قوتها، أي ما إذا كانت العلاقة ضعيفة أو متوسطة أو قوية. وفي الجداول الثنائية يمكن – عند الحاجة – الاستعانة بمعامل Phi بوصفه حالة خاصة من مقاييس الارتباط للمتغيرات الاسمية.

ملاحظة منهجية مهمة

من المهم التأكيد على أن معاملات الارتباط التقليدية من نوع (**Pearson**) لم تُستخدم في هذه الدراسة، لأن شروط استخدامها لا تنطبق على طبيعة المتغيرات المدروسة، التي يغلب عليها الطابع الاسمي والفئوي. ولذلك فإن التعبير عن العلاقة الإحصائية في هذه الدراسة اعتمد على أربعة عناصر رئيسية هي:

- قيمة الاختبار الإحصائيχ^2.
- درجات الحرية (df).

- مستوى الدلالة الإحصائية.(p–value)
- معامل قوة العلاقة.(Cramér's V)

وبذلك يصبح التحليل أكثر اكتمالاً، لأن الحكم على الفرضيات لا يستند فقط إلى الدلالة الإحصائية، بل يشمل أيضاً تقدير حجم الأثر أو قوة العلاقة بين المتغيرات.

جدول (7): الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الأسلوب الإحصائي	الغرض من الاستخدام	نوع المتغيرات	الناتج الإحصائي
التكرارات والنسب المئوية	توصيف خصائص العينة وتوزيع الإجابات	متغيرات نوعية	جداول وصفية
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	توصيف المتغيرات الكمية مثل العمر والدخل	متغيرات كمية	Mean, SD
الجداول التقاطعية	عرض التوزيع المشترك بين متغيرين أو أكثر	متغيرات نوعية	Crosstab
اختبار كاي مربع	اختبار دلالة العلاقة بين المتغيرات الفئوية	نوعية × نوعية	χ^2، df، p–value
Fisher's Exact Test	اختبار الجداول الثنائية ذات التكرارات الصغيرة	2×2	Exact p-value
Cramér's V	قياس قوة العلاقة بين المتغيرات الفئوية	نوعية × نوعية	V
ألفا كرونباخ	قياس الثبات الداخلي لأداة الدراسة	فقرات متعددة	A

يوضح هذا الإطار أن الدراسة لم تتعامل مع التحليل الإحصائي بوصفه مجرد وسيلة تقنية لعرض الجداول، بل باعتباره جزءاً أساسياً من منطق البحث نفسه. فقد بدأ التحليل بوصف خصائص العينة والمتغيرات، ثم انتقل إلى اختبار الفرضيات، وأخيراً إلى قياس قوة العلاقات بين المتغيرات. وهذه البنية المنهجية تجعل النتائج أكثر وضوحاً وقابلية للتفسير، كما تتيح للقارئ فهم كيفية الانتقال من الوصف الإحصائي إلى الاستنتاج العلمي.

الثالث عشر: النتائج الوصفية للدراسة الميدانية

تعرض النتائج الوصفية في هذا القسم الخصائص العامة للمبحوثات، ثم تنتقل إلى السؤال الفاصل الذي يحدد الوضع العملي الحالي للمرأة. وبناءً على هذا السؤال، جرى تنظيم النتائج في مسارين (مسار المرأة غير العاملة، ثم مسار المرأة العاملة)، بما ينسجم مع عنوان الدراسة الذي يركز على مشاركة المرأة في قوة العمل والعوامل المؤثرة فيها.

13.1 النتائج العامة الخاصة بجميع المبحوثات (ن = 384)

جدول (8): الخصائص الديموغرافية الأساسية للمرأة (ن = 384)

أ- العمر

المؤشر	العدد	القيمة
متوسط العمر	384	34.8 سنة
المجموع	384	—

ب- الحالة الزواجية

الفئة	العدد	النسبة %
متزوجة	222	57.8
عازبة	91	23.7

الفئة	العدد	النسبة %
مطلقة	40	10.4
أرملة	31	8.1
المجموع	384	100.0

ج- المستوى التعليمي

الفئة	العدد	النسبة %
أمية/تقرأ وتكتب	35	9.1
تعليم أساسي/إعدادي	112	29.2
ثانوي	132	34.4
معهد متوسط	74	19.3
جامعي	27	7.0
دراسات عليا	4	1.0
المجموع	384	100.0

يبين الجدول رقم (8) أن العينة تتمركز في فئات عمرية ناضجة نسبياً، إذ بلغ متوسط العمر 34.8 سنة، وهو ما يعطي للعلاقة بين العمل والمسؤوليات الأسرية وزناً تفسيرياً واضحاً. كما تكشف الحالة الزواجية أن المتزوجات يشكلن أعلى نسبة (57.8%)، مقابل الأرامل اللواتي يشكلن أدنى نسبة (8.1%)، بما يعني أن الغالبية الساحقة من النساء تتحرك داخل فضاء اجتماعي تحكمه مسؤوليات أسرية وزوجية مباشرة، الأمر الذي يجعل مسألة العمل مرتبطة بإدارة التوازن بين الإعالة والرعاية، لا بمجرد قرار فردي معزول. وعلى المستوى التعليمي، تتصدر الفئة الثانوية (34.4%)، بينما تتراجع الدراسات العليا إلى أدنى نسبة (1.0%)، وهو ما يشير إلى أن الارتباط بسوق العمل لا تقوده النخبة

التعليمية العليا، بل يتموضع أساساً في الفئات التعليمية الوسطى، بما يمنح المشاركة النسوية طابعاً اجتماعياً واسعاً، ويعزز تفسيرها كاستجابة لبنية الفرص والحاجات المعيشية، لا كامتياز خاص بالفئات الأعلى تأهيلاً.

جدول (9): الخصائص الأسرية والمعيشية (ن = 384)

أ- وضع العاملين في الأسرة

الفئة	العدد	النسبة %
أحد أفراد الأسرة الذكور هو العامل الوحيد	91	23.7
المرأة وأحد أفراد الأسرة الذكور يعملان معاً	147	38.3
المرأة هي العاملة الوحيدة في الأسرة	40	10.4
يوجد أكثر من فرد عامل في الأسرة	71	18.5
لا يوجد عامل ثابت في الأسرة	35	9.1
المجموع	384	100.0

ب- مصدر المعيشة الرئيسي للأسرة

الفئة	العدد	النسبة %
رواتب شهرية ثابتة	248	64.6
أجور يومية أو موسمية	86	22.4
تحويلات من أقارب	30	7.8
مساعدات	20	5.2

الفئة	العدد	النسبة %
المجموع	384	100.0

ج- وضع المسكن

الفئة	العدد	النسبة %
ملك	197	51.3
أجار	152	39.6
سكن مع الأقارب	35	9.1
المجموع	384	100.0

د- أساليب تدبير المعيشة

الفئة	العدد	النسبة %
اللجوء إلى نوعيات طعام أقل تفضيلاً أو أقل سعراً	232	60.4
تقليص نفقات غير غذائية	71	18.5
الاستدانة أو الشراء بالدين	51	13.3
الاعتماد على ما يرسله الأقارب	30	7.8
المجموع	384	100.0

هـ- متوسط الدخل الشهري للأسرة

المؤشر	العدد	القيمة
متوسط الدخل الشهري للأسرة	384	1,284,000 ل.س

المؤشر	العدد	القيمة
المجموع	**384**	—

يكشف الجدول رقم (9) أن البنية الأسرية والمعيشية للعينة تتسم بتعدد مصادر الإعالة، إذ يظهر في وضع العاملين في الأسرة أن اشتغال المرأة وأحد أفراد الأسرة الذكور معاً يمثل أعلى نسبة (38.3%)، مقابل الأسر التي لا يوجد فيها عامل ثابت بوصفها أدنى نسبة (9.1%)، ما يدل على أن الإعالة في معظم الحالات لم تعد تقوم على طرف واحد، بل على مساهمة مركبة تحضر فيها المرأة بوصفها شريكاً فعلياً في توليد الدخل، وفي بعض الحالات كحاجز ضد الانكشاف الاقتصادي الكامل. ويتأكد هذا المعنى في مصدر المعيشة الرئيسي، حيث تتصدر الرواتب الشهرية الثابتة (64.6%)، فيما تمثل المساعدات أدنى نسبة (5.2%)، غير أن هذا التفوق الظاهري للدخل المنتظم لا ينفي الهشاشة، لأن أساليب تدبير المعيشة تكشف أن اللجوء إلى نوعيات طعام أقل تفضيلاً أو أقل سعراً يشكل أعلى نسبة (60.4%)، مقابل الاعتماد على ما يرسله الأقارب بوصفه أدنى نسبة (7.8%)، وهو ما يعني أن التكيّف يتم من داخل الاستهلاك اليومي للأسرة أكثر مما يتم عبر شبكات إسناد خارجية. وحتى في وضع المسكن، فإن الملكية تمثل أعلى نسبة (51.3%) مقابل السكن مع الأقارب بوصفه أدنى نسبة (9.1%)، لكن وجود نسبة مرتفعة نسبياً من الإيجار يبين أن الاستقرار السكني نفسه ليس مكتملًا. ومع أن متوسط الدخل الشهري للأسرة بلغ 1,284,000 ليرة سورية، فإن ترابط هذه المؤشرات يكشف أن العمل يبدو هنا استجابةً لضغوط المعيشة بقدر ما هو تعبير عن تمكين اقتصادي، وهي خلاصة مركزية لفهم مشاركة المرأة في سياق اقتصادي ضاغط.

جدول (10): الوضع العملي الحالي للمرأة – السؤال الفاصل (ن = 384)

أ- **الوضع العملي الحالي**

الفئة	العدد	النسبة %
تعمل بانتظام طوال العام	207	53.9
تعمل بشكل موسمي/متقطع	56	14.6

الفئة	العدد	النسبة %
لا تعمل حالياً وسبق لها العمل	61	15.9
لا تعمل حالياً ولم يسبق لها العمل	25	6.5
خارج قوة العمل (ربة منزل/طالبة/غير قادرة على العمل/أخرى)	35	9.1
المجموع	384	100.0

ب- هل كان لدى المرأة عمل مأجور خلال الشهر الماضي؟

الفئة	العدد	النسبة %
نعم	263	68.5
لا	121	31.5
المجموع	384	100.0

يمثل الجدول رقم (10) السؤال الفاصل في الدراسة، لأنه يحدد موقع المرأة من قوة العمل ويفصل بين المرأة العاملة والمرأة غير العاملة. وتوضح النتائج أن العمل المنتظم طوال العام يمثل أعلى نسبة (53.9%)، في حين تمثل فئة من لا يعملن حالياً ولم يسبق لهن العمل أدنى نسبة (6.5%)، بما يشير إلى أن الارتباط بالنشاط الاقتصادي هو الحالة الغالبة، لكنه ليس ارتباطاً واحد الشكل أو الدرجة. ويتعزز هذا المعنى في السؤال المتعلق بالعمل المأجور خلال الشهر الماضي، حيث تمثل الإجابة بنعم أعلى نسبة (68.5%) مقابل الإجابة بلا بوصفها أدنى نسبة (31.5%). ولا تكمن أهمية هذا الجدول في توزيع النساء بين عاملات وغير عاملات فحسب، بل في كشفه أن المشاركة الاقتصادية للمرأة ليست حالة ثنائية جامدة، وإنما طيف من المواقع المتدرجة بين الاندماج المستقر، والعمل المتقطع، والانقطاع، والخروج من قوة العمل، وهو ما يبرر الانتقال المنهجي إلى مسارين تحليليين مختلفين داخل الدراسة.

13.2 النتائج الخاصة بالمرأة غير العاملة (ن = 121)

جدول (11): أسباب عدم عمل المرأة حالياً (ن = 121)

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
فرص العمل المتاحة غير مناسبة	45	37.2
عدم كفاية العائد المالي من فرص العمل	30	24.8
عدم وجود فرصة عمل مناسبة نهائياً	20	16.5
التزامات أسرية ورعائية	15	12.4
أسباب صحية أو شخصية	11	9.1
المجموع	121	100.0

يبين الجدول رقم (11) أن السبب الأكثر حضوراً لعدم عمل المرأة يتمثل في أن فرص العمل المتاحة غير مناسبة (37.2%)، في حين تشكل الأسباب الصحية أو الشخصية أدنى نسبة (9.1%). ودلالة هذا التفاوت مهمة للغاية، لأنه ينقل تفسير عدم العمل من مستوى العوامل الذاتية إلى مستوى بنية السوق نفسها؛ فالمشكلة لا تبدو كامنة أساساً في عدم الرغبة أو العجز الشخصي، بل في ضعف ملاءمة الفرص المتاحة من حيث شروطها أو جدواها. ومن ثمّ، فإن عدم المشاركة لا ينبغي قراءته كغياب عن السوق بقدر ما ينبغي فهمه بوصفه نتيجة لقصور الفرصة الملائمة، وهو استنتاج يتسق مع المنطق العام للدراسة التي تربط مشاركة المرأة بجودة الاندماج لا بمجرد وجوده.

جدول (12): أسباب عدم بحث المرأة عن عمل (ن = 75)

ينطبق هذا الجدول على غير العاملات اللواتي لا يبحثن عن عمل حالياً.

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
التفرغ للأعمال المنزلية والرعاية	35	46.7
عدم توافر عمل مناسب	15	20.0
اليأس من العثور على عمل	10	13.3
عدم موافقة الأسرة	10	13.3
أسباب صحية	5	6.7
المجموع	75	100.0

يبين الجدول رقم (12) أن التفرغ للأعمال المنزلية والرعاية يمثل أعلى نسبة (46.7%)، في حين تشكل الأسباب الصحية أدنى نسبة (6.7%). وتكشف هذه النتيجة أن العزوف عن البحث عن عمل لا يتولد أساساً من أسباب صحية أو شخصية، بل من ثقل العمل غير المأجور داخل الأسرة، بما يؤكد أن انسحاب المرأة من دائرة البحث عن فرصة ليس فعلاً فردياً محضاً، وإنما نتيجة لشروط توزيع الأدوار داخل المنزل. وحين تقترن هذه النتيجة بما ظهر في الجدول السابق من ضعف ملاءمة الفرص، يصبح واضحاً أن عدم البحث عن عمل يقع عند نقطة تقاطع بين العبء الرعائي وضعف الجاذبية الواقعية للفرصة، أي بين ما يطلبه البيت وما لا يتيحه السوق.

جدول (13): المعوقات التي تحول دون دخول المرأة إلى سوق العمل (ن = 121)

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
بعد مكان العمل عن المنزل	25	20.7
ساعات عمل طويلة	21	17.4
عدم كفاية الأجر	19	15.7
عدم وجود حماية كافية وسلامة مهنية	15	12.4

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
العادات والتقاليد	14	11.6
ضعف الخبرة	11	9.1
ممانعة الأسرة	10	8.3
عدم الإنصاف في الترقية أو المعاملة	6	5.0
المجموع	121	100.0

يكشف الجدول رقم (13) أن بعد مكان العمل عن المنزل يمثل أعلى نسبة بين المعوقات (20.7%)، في حين يشكل عدم الإنصاف في الترقية أو المعاملة أدنى نسبة (5.0%). وهذه المفارقة ليست شكلية، بل تعكس ترتيباً حقيقياً لأولويات الدخول إلى السوق؛ فقبل أن تصل المرأة إلى مشكلة الترقية أو المعاملة، تكون قد واجهت أصلاً شروطاً أولية أكثر حسماً، مثل المسافة، وطول ساعات العمل، وعدم كفاية الأجر. وهذا يعني أن قرار عدم المشاركة أو تأخر الدخول إلى السوق لا يرتبط أولاً بالمسار المهني اللاحق، بل بشرط إمكانية الالتحاق بالعمل أصلاً ضمن حدود مقبولة مكانياً وزمنياً واقتصادياً. وبذلك، يصبح غياب المشاركة نتيجة لبنية من العوائق العملية الملموسة، لا مجرد انعكاس لموقف ثقافي أو تفضيل فردي مجرد.

13.3 النتائج الخاصة بالمرأة العاملة (ن = 263)

جدول (14): الخصائص المهنية الأساسية للمرأة العاملة (ن = 263)

أ- جهة العمل

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
قطاع عام (حكومي)	96	36.5

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
قطاع خاص منظم	56	21.3
قطاع خاص غير منظم	111	42.2
المجموع	263	100.0

ب- قطاع العمل

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
الزراعة	13	4.9
الصناعة	24	9.1
التجارة	38	14.4
الخدمات	76	28.9
السياحة	19	7.2
التعليم	42	16.0
الصحة	29	11.0
النقل/الاتصالات	11	4.2
أخرى	11	4.2
المجموع	263	100.0

ج- نوع العمل

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
إداري/مكتبي	58	22.1
مهني/فني	56	21.3
خدمي	71	27.0
إنتاجي/يدوي	31	11.8
تعليمي	28	10.6
صحي	19	7.2
المجموع	263	100.0

يبين الجدول رقم (14) أن النساء العاملات يتركزن من حيث جهة العمل في القطاع الخاص غير المنظم بوصفه أعلى نسبة (42.2%)، مقابل القطاع الخاص المنظم بوصفه أدنى نسبة (21.3%)، بما يشير إلى أن اندماج المرأة في سوق العمل يتحقق بدرجة كبيرة عبر فضاءات عمل أقل استقراراً أو حماية. وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية، يحتل قطاع الخدمات أعلى نسبة (28.9%)، في حين تتراجع النقل/الاتصالات والأعمال الأخرى إلى أدنى نسبة (4.2%)، وهو ما يعكس تمركزاً نسوياً في القطاعات الأقرب إلى الأعمال الخدمية والاجتماعية. أما من حيث نوع العمل، فتتصدر الأعمال الخدمية (27.0%)، بينما تمثل الأعمال الصحية أدنى نسبة (7.2%). وتؤكد هذه المستويات الثلاثة، حين تُقرأ معاً، أن مشاركة المرأة في العمل ليست موزعة بالتساوي بين القطاعات والأنشطة، بل تتموضع غالباً في مواقع تجمع بين القبول الاجتماعي النسبي والحماية المحدودة والهشاشة البنيوية، وهو ما يعني أن الاندماج قائم فعلاً، لكنه لا يتم بالضرورة في المسارات الأكثر استقراراً أو تقدماً مهنياً.

جدول (15): خصائص العمل الحالي (ن = 263)

أ- كيفية الحصول على فرصة العمل الحالية

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
الأصدقاء والمعارف	86	32.7
وسائل التواصل الاجتماعي	56	21.3
طلب مباشر من صاحب العمل	41	15.6
إعلان أو مكتب تشغيل	30	11.4
الصدفة	25	9.5
أخرى	25	9.5
المجموع	263	100.0

ب- متوسط ساعات العمل اليومية

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
أقل من 6 ساعات	35	13.3
من 6 إلى 8 ساعات	112	42.6
من 9 إلى 10 ساعات	76	28.9
أكثر من 10 ساعات	40	15.2
المجموع	263	100.0

ج- بعد مكان العمل عن المنزل

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
أقل من 2 كم	102	38.8
من 2 إلى أقل من 5 كم	94	35.7
5 كم فأكثر	67	25.5
المجموع	263	100.0

د- متوسط الأجر الشهري للمرأة

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
أقل من 500 ألف ل.س	41	15.6
من 500 ألف إلى أقل من 1 مليون	86	32.7
من 1 مليون إلى أقل من 1.5 مليون	71	27.0
من 1.5 مليون إلى أقل من 2 مليون	40	15.2
2 مليون ل.س فأكثر	25	9.5
المجموع	263	100.0

يبين الجدول رقم (15) أن الوصول إلى فرصة العمل يتم أساساً عبر الأصدقاء والمعارف بوصفهم أعلى نسبة (32.7%)، في حين تمثل الصدفة وأخرى أدنى نسبة (9.5%)، ما يكشف محدودية القنوات النظامية في الوساطة التشغيلية، وارتفاع الوزن النسبي للشبكات الاجتماعية غير الرسمية في ربط النساء بالعمل. كما تظهر النتائج أن العمل من 6 إلى 8 ساعات يومياً يمثل أعلى نسبة (42.6%)، مقابل العمل لأقل من 6 ساعات بوصفه أدنى نسبة (13.3%)، وهو ما يدل على أن العمل النسوي لا يتركز

في الهوامش الزمنية القصيرة، بل في مدد تتطلب جهداً حقيقياً في التوفيق بين متطلبات الكسب والرعاية. وعلى المستوى المكاني، تمثل المسافة الأقل من 2 كم أعلى نسبة (38.8%)، مقابل 5 كم فأكثر بوصفها أدنى نسبة (25.5%)، وهي نتيجة تنسجم بوضوح مع ما ظهر لدى غير العاملات من كون البعد المكاني معوقاً أساسياً للدخول إلى السوق. أما على مستوى الأجر، فتتجمع النساء في شريحة 500 ألف إلى أقل من 1 مليون ليرة بوصفها أعلى نسبة (32.7%)، في حين تمثل شريحة 2 مليون فأكثر أدنى نسبة (9.5%)، وهو ما يدل على أن المشاركة الاقتصادية، وإن كانت واسعة، فإنها تتم غالباً ضمن حدود دخل متوسط أو منخفض نسبياً. وهنا تتكامل معطيات طريقة الوصول إلى العمل، وساعاته، ومسافته، وأجره، لتكشف أن عمل المرأة يتأسس كثيراً داخل اقتصاد الفرص الممكنة لا اقتصاد الفرص المثلى؛ أي ضمن ما يمكن الوصول إليه والتوفيق معه، لا ضمن ما يحقق بالضرورة أفضل عائد أو أعلى استقرار.

جدول (16): دور دخل المرأة في الاقتصاد الأسري (ن = 263)

أ- كيفية التصرف بأجر المرأة

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
بشكل فردي (مستقل)	50	19.0
بالمشاركة مع الزوج	116	44.1
بالمشاركة مع أفراد الأسرة	71	27.0
بالمشاركة مع رب الأسرة	26	9.9
المجموع	263	100.0

ب- هل يساعد دخل المرأة في سد بعض احتياجات الأسرة؟

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
نعم	218	82.9

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
لا	45	17.1
المجموع	263	100.0

يبين الجدول رقم (16) أن التصرف بأجر المرأة يتم أساساً بالمشاركة مع الزوج بوصفه أعلى نسبة (44.1%)، في حين يمثل التصرف بالمشاركة مع رب الأسرة أدنى نسبة (9.9%)، بما يوضح أن دخل المرأة لا يُدار غالباً كدخل فردي معزول، بل يدخل في دائرة القرار الاقتصادي الأسري المشترك. ويتعزز هذا المعنى في السؤال المتعلق بدور هذا الدخل، حيث ترى نسبة 82.9% أنه يساعد في سد بعض احتياجات الأسرة، مقابل 17.1% فقط لا يرين ذلك. وتكشف هذه النتيجة أن عمل المرأة لا يؤدي دوراً رمزياً أو تكميلياً هامشياً، بل يمثل مورداً مادياً مباشراً في اقتصاد الأسرة. غير أن اندماج هذا الدخل في النسق الأسري التشاركي يعني في الوقت نفسه أن الأثر الاقتصادي لعمل المرأة قد يكون كبيراً من حيث الإعالة، من دون أن يترجم بالضرورة إلى استقلال مالي فردي كامل، وهو تمييز مهم بين المساهمة الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

جدول (17): ظروف العمل والرضا المهني (ن = 263)

أ- تقييم ظروف العمل الحالية

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
مناسبة	71	27.0
مقبولة	91	34.6
مرهقة	61	23.2
غير مناسبة	40	15.2
المجموع	263	100.0

ب- هل ترغب المرأة في ممارسة مهنة أخرى؟

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
نعم	172	65.4
لا	91	34.6
المجموع	263	100.0

ج- ما السبب الرئيس لعدم قدرة المرأة على ممارسة العمل الذي ترغب به؟ (ن = 172)

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
من الصعب الحصول على فرصة للعمل في المهنة المطلوبة	63	36.6
العمل لا يناسب الظروف العائلية	34	19.8
بعد مكان العمل عن السكن	23	13.4
ممانعة الأسرة	18	10.5
عدم كفاية الأجر المتوقع	20	11.6
نقص الخبرة أو التدريب	14	8.1
المجموع	172	100.0

د- إذا لم ترغب المرأة في تغيير العمل الحالي، فما السبب الرئيس لذلك؟ (ن = 91)

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
تعمل باختصاصها	31	34.1
تحب المهنة التي تعمل بها	20	22.0

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
قرب العمل الحالي من مكان السكن	20	22.0
العمل الحالي مناسب لظروفها العائلية	20	22.0
المجموع	91	100.0

يبين الجدول رقم (17) أن وصف ظروف العمل بأنها مقبولة يمثل أعلى نسبة (34.6%)، في حين تمثل وصفها بأنها غير مناسبة أدنى نسبة (15.2%)، وهو ما يوحي من الوهلة الأولى بوجود مستوى وسط من القبول. غير أن هذا الانطباع يتغير عند النظر إلى الرضا المهني، إذ تبين أن الرغبة في ممارسة مهنة أخرى تمثل نسبة مرتفعة للغاية (65.4%)، مقابل 34.6% لا يرغبن في التغيير، ما يكشف عن فجوة واضحة بين القبول بالواقع والرضا الحقيقي عنه. كما أن العائق الأبرز أمام ممارسة العمل المرغوب يتمثل في صعوبة الحصول على فرصة في المهنة المطلوبة (36.6%)، بينما يشكل نقص الخبرة أو التدريب أدنى نسبة (8.1%)، وهو ما يعني أن الفجوة بين العمل الحالي والعمل المرغوب لا يفسرها النقص الفردي بقدر ما يفسرها انسداد قنوات الوصول إلى الفرصة المناسبة. وفي المقابل، فإن أبرز سبب لعدم الرغبة في تغيير العمل الحالي هو العمل في الاختصاص (34.1%)، بينما تتراجع الأسباب الأخرى، مثل حب المهنة أو قربها أو ملاءمتها العائلية، إلى 22.0% لكل منها. وتكشف هذه المعطيات أن بقاء المرأة في العمل الحالي لا يعني دائماً الرضا الكامل، بل قد يعكس توازناً حذراً بين الممكن مهنياً والمقبول أسرياً، أي بين ما تتيحه السوق وما تسمح به الحياة اليومية.

جدول (18): التمييز والصعوبات في بيئة العمل (ن = 263)

أ– هل يوجد تمييز بين الذكور والإناث في المجالات الآتية؟

المجال	نعم (عدد)	نعم (%)	لا (عدد)	لا (%)	المجموع
الأجر	146	55.5	117	44.5	263
ساعات العمل	91	34.6	172	65.4	263

المجال	نعم (عدد)	نعم (%)	لا (عدد)	لا (%)	المجموع
توزيع المهام	136	51.7	127	48.3	263
المعاملة	101	38.4	162	61.6	263
الترقية الوظيفية	157	59.7	106	40.3	263
التدريب	76	28.9	187	71.1	263

ب- هل تواجه المرأة صعوبات خاصة في بيئة العمل بسبب النوع الاجتماعي؟

ج- ما أبرز هذه الصعوبات؟ (ن = 111)

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
عدم الإنصاف الأجري	30	27.0
صعوبة الترقية الوظيفية	25	22.5
ساعات العمل الطويلة	20	18.0
عدم وجود حماية كافية/سلامة مهنية	20	18.0
بعد مكان العمل	16	14.4
المجموع	111	100.0

يكشف الجدول رقم (18) عن استمرار أشكال متعددة من التمييز بين الذكور والإناث في بيئة العمل، إذ تظهر الترقية الوظيفية بوصفها أعلى مجال يشعر فيه التمييز (59.7%)، في حين يمثل التدريب أدنى المجالات (28.9%). وهذه النتيجة بالغة الأهمية لأنها تدل على أن التمييز لا يتركز في الهامش، بل في صميم المسار المهني ذاته، أي في القدرة على التقدم والاعتراف المؤسسي، لا في مجرد التفاصيل الثانوية لبيئة العمل. أما الصعوبات الخاصة المرتبطة بالنوع الاجتماعي، فتتمثل أساساً في عدم الإنصاف الأجري بوصفه أعلى نسبة (27.0%)، مقابل بعد مكان العمل بوصفه أدنى نسبة

(14.4%). ويعني ذلك أن المرأة، حتى بعد دخولها إلى السوق، لا تواجه فقط صعوبات الوصول أو التوفيق، بل تستمر بمواجهة فجوات نوعية تمس القيمة الاقتصادية لعملها وفرص تطورها المهني. ومن ثمّ، فإن المشاركة الاقتصادية هنا لا تكفي بذاتها للدلالة على اندماج منصف، لأن المرأة قد تكون حاضرة في السوق، لكنها ليست بالقدر نفسه حاضرة في مسارات الأجر العادل والترقي المتكافئ والاعتراف المهني الكامل.

13.4 اتجاهات عامة تجاه عمل المرأة خارج المنزل والمشروع الخاص (ن = 384)

جدول (19): أثر عمل المرأة خارج المنزل وآفاق المبادرة المهنية (ن = 384)

أ– ما الأثر الأبرز لعمل المرأة خارج المنزل على وضعها داخل الأسرة والمجتمع؟

الفئة	العدد	النسبة %
تعزيز الاستقلال الاقتصادي	141	36.7
زيادة الثقة بالنفس	86	22.4
تحسين المكانة داخل الأسرة	71	18.5
توسيع المشاركة في اتخاذ القرار	45	11.7
زيادة الأعباء الأسرية	41	10.7
المجموع	384	100.0

ب– هل فكرت المرأة في تأسيس مشروع مهني خاص؟

الفئة	العدد	النسبة %
نعم	197	51.3
لا	187	48.7

الفئة	العدد	النسبة %
المجموع	384	100.0

ج- إذا كانت الإجابة لا، فما السبب الرئيس؟ (ن = 187)

الفئة	العدد	النسبة الفعلية %
نقص التمويل	71	38.0
الخوف من المخاطرة	40	21.4
نقص الخبرة الإدارية	35	18.7
عدم وجود فكرة واضحة	25	13.4
قيود أسرية أو ضيق الوقت	16	8.6
المجموع	187	100.0

يبين الجدول رقم (19) أن الأثر الأكثر حضوراً لعمل المرأة خارج المنزل يتمثل في تعزيز الاستقلال الاقتصادي بوصفه أعلى نسبة (36.7%)، في حين تمثل زيادة الأعباء الأسرية أدنى نسبة (10.7%). ولا يعني ذلك غياب الكلفة الأسرية، بل يعني أن الوعي الغالب بعمل المرأة يميل إلى قراءته من زاوية المكاسب الاقتصادية والرمزية أكثر من قراءته من زاوية الأعباء، وهو ما يعكس حضوراً متنامياً لفكرة العمل كأداة لتحسين الموقع داخل الأسرة والمجتمع. كما أن التفكير في تأسيس مشروع مهني خاص حاضر لدى 51.3% مقابل 48.7% لم يفكرن بذلك، ما يكشف عن قابلية ملحوظة للمبادرة الاقتصادية. غير أن العائق الأبرز أمام ذلك يتمثل في نقص التمويل بوصفه أعلى نسبة (38.0%)، بينما تمثل القيود الأسرية أو ضيق الوقت أدنى نسبة (8.6%)، وهو ما يدل على أن كابح المبادرة لا يتموضع أساساً في الرفض الاجتماعي، بل في ضعف الشروط المادية والتنظيمية والمهارية التي تسمح بتحويل الرغبة إلى مشروع فعلي. وبذلك، تتسع دلالة مشاركة المرأة من مجرد البحث عن وظيفة إلى إمكانية التفكير في الاستقلال الاقتصادي المنتج، شرط أن تتوافر البيئة الحاضنة لذلك.

وعليه، لا تُنسب دلالة إحصائية لأي علاقة قبل التحقق من اتساق عدد الحالات، واكتمال خلايا الجداول التقاطعية، واستيفاء افتراضات الاختبار، مع عرض قيمة الاختبار ودرجات الحرية ومستوى الدلالة ومقياس قوة العلاقة في صورة موحدة.

أُجري الوصف الإحصائي للعينة المعتمدة (ن = 384) باستخدام التكرارات والنسب والمتوسطات. وتُعتمد الاختبارات الاستدلالية فقط بعد التحقق من تطابق ملف البيانات الخام مع حجم العينة، واكتمال خلايا الجداول التقاطعية، واستيفاء افتراضات كاي مربع أو اختبار فيشر، مع عرض معامل ramér's C V لقياس قوة العلاقة.

الرابع عشر: ضوابط التحليل الاستدلالي

استند التحليل الميداني في هذه الدراسة أساساً إلى الإحصاء الوصفي، من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات، بما يتناسب مع طبيعة البيانات المتاحة وبنية الاستبانة. أما التحليل الاستدلالي فيرتبط باختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين المشاركة في قوة العمل وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والمكانية والمؤسسية، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$.

يُستخدم اختبار كاي مربع للاستقلال لقياس العلاقة بين المتغيرات الاسمية أو الرتبية، مثل الحالة الزواجية، والمستوى التعليمي، والوضع العملي، ونوع القطاع، والاستقرار الوظيفي. وعندما يقل التكرار المتوقع في عدد مؤثر من خلايا الجدول عن الحد المقبول إحصائياً، يُستعاض عن كاي مربع باختبار فيشر الدقيق أو تُدمج الفئات المتقاربة بصورة مبررة. كما يُعرض معامل Cramér's V إلى جانب قيمة الدلالة لتقدير قوة العلاقة، لأن الدلالة الإحصائية وحدها لا تبين الأهمية العملية للنتيجة.

تُفسر النتيجة بوصفها دالة إحصائياً عندما تكون القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، مع تجنب اعتبار الارتباط دليلاً على السببية. وتُراعى عند التفسير أحجام العينات الفرعية الناتجة عن الأسئلة المشروطة، بحيث يُذكر المقام الفعلي لكل اختبار ولا تُحسب النسبة أو الدلالة على أساس العينة الكلية إذا كان السؤال موجهاً إلى فئة محددة من المبحوثات. كذلك لا تُقبل أي نتيجة استدلالية إذا لم تتطابق مجاميع الجداول مع حجم العينة المعتمدة البالغ 384 مفردة أو مع المقام الفرعي المعلن.

وبناءً على ذلك، تُعد النتائج الوصفية الواردة في الدراسة صالحة لتحديد الأنماط العامة داخل العينة، في حين لا تُعرض قيم كاي مربع أو معاملات الارتباط أو مستويات الدلالة النهائية إلا بعد

إعادة تشغيل الاختبارات على ملف البيانات الخام المطابق للعينة. ويمنع هذا الضابط إسناد دلالة إحصائية إلى فروق ظاهرية قد تنتج عن اختلاف المقامات أو نقص الخلايا أو عدم استيفاء افتراضات الاختبار، ويحافظ على الاتساق بين أسئلة الدراسة وفرضياتها ونتائجها.

الخامس عشر: مناقشة النتائج

تُناقش النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، لا بوصفها تكرارات وصفية مستقلة. إذ ينسجم استمرار أثر الأعباء الأسرية والملاءمة المكانية مع الأدبيات التي أبرزت دور التنشئة وتقسيم العمل، كما يتفق تمركز المرأة في الخدمات والعمل غير المنظم مع الدراسات التي ربطت المشاركة بهشاشة الطلب والحماية الاجتماعية. وتضيف الدراسة الحالية أن ارتفاع المشاركة بعد 2011 يجب تفسيره ضمن تغير الإعالة والضغط المعيشي، لا باعتباره مؤشراً كافياً على تحسن التمكين.

تكشف نتائج الدراسة، في شقّيها الكلي والميداني، عن صورة مركبة لمشاركة المرأة السورية في قوة العمل، إذ لا يمكن تفسير ارتفاع المشاركة النسوية بوصفه نتيجة مباشرة لتحسن شروط التمكين الاقتصادي فقط، بل ينبغي ربطه بالسياق البنيوي لسوق العمل السوري والتحولات الاجتماعية والمعيشية التي شهدها المجتمع خلال السنوات الأخيرة.

أبرز النتائج

- ارتفاع الحضور الكمي للنساء في سوق العمل خلال الفترة 2011–2023، بما يؤكد أن النساء أصبحن أكثر حضوراً في السوق من حيث الحجم.
- جاء هذا الارتفاع ضمن سياق سوق عمل هشّ أصلاً، يتسم بتراجع دور الزراعة، واتساع قطاع الخدمات، وتنامي القطاع غير المنظم، واستمرار البطالة بين الداخلين الجدد، وضعف قدرة الاقتصاد المنظم على خلق فرص مستقرة.
- أظهرت النتائج الميدانية أن الضرورة المعيشية ما تزال عاملاً حاسماً في تفسير مشاركة النساء، بما يعني أن العمل ليس دائماً نتيجة تمكين اختياري، بل كثيراً ما يكون استجابة لضغوط المعيشة وتغير أدوار الإعالة داخل الأسرة.
- برز العامل المكاني وحالة الأسرة ومصدر المعيشة بوصفها محددات فعلية للمشاركة، وهو ما يدل على أن قرار المرأة بالدخول إلى سوق العمل أو الاستمرار فيه يرتبط بشروط اجتماعية وأسرية ومكانية مباشرة، وليس فقط بخصائصها الفردية أو التعليمية.
- لا يجوز اعتبار ارتفاع المشاركة دليلاً كافياً على تحسن شروط العمل النسوي، لأن نسبة كبيرة من العاملات ما تزال تتركز في القطاع غير المنظم، كما يستمر الإحساس بوجود فجوة في الأجر، ويرتبط العمل بعوامل القرب من مكان السكن والتوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية.
- تؤكد النتائج أن الاندماج النسوي في السوق ما يزال جزئياً وهشاً، أي أن الزيادة الكمية لم تتحول بعد إلى اندماج نوعي مستقر قائم على العمل اللائق والآمن والمنصف.
- ومن الناحية النظرية، تدعم النتائج المقاربة التي تجمع بين عرض العمل والطلب عليه، إذ يتبين أن التعليم، رغم أهميته، لا يكفي وحده لتفسير المشاركة النسوية.
- كما أن ضعف الطلب على العمل النسوي، وتمركز النساء في قطاعات هشّة، واستمرار حصرهن في أعمال تقليدية أو منخفضة الأجر، كلها عوامل تحد من الأثر الإيجابي للتعليم على الاندماج الاقتصادي للمرأة.

السادس عشر: الخاتمة والتوصيات

تخلص الدراسة إلى أن ارتفاع مشاركة النساء في قوة العمل في سورية خلال الفترة 2011–2023 يمثل تحولاً مهماً في سوق العمل السوري، لكنه لا يكفي وحده للدلالة على تحسن نوعي في التمكين

الاقتصادي أو في عدالة الفرص، ما لم يُقرأ في ضوء الشروط الاجتماعية والمعيشية والتنظيمية التي أحاطت به.

- ارتفعت نسبة مشاركة النساء في قوة العمل في سورية بصورة ملموسة خلال الفترة 2011–2023، وهو ما يجعل هذا التطور أحد أبرز التحولات في سوق العمل السوري خلال العقد الأخير.
- لا يمكن تفسير هذا الارتفاع بوصفه مجرد انعكاس لتحسن التمكين الاقتصادي أو عدالة الفرص، بل يجب فهمه أيضاً في ضوء تغير بنية الإعالة الأسرية، واتساع الاقتصاد غير المنظم، وضعف الاستقرار الوظيفي، والضغط المعيشي المتزايد.
- أظهرت النتائج الوصفية أن العوامل الاجتماعية والمعيشية والمكانية، ولا سيما ملاءمة فرصة العمل وقربها والأجر وأعباء الرعاية، ترتبط عملياً بقرار المرأة في العمل أو الاستمرار فيه، على أن تُحسم قوة العلاقات ودلالتها بعد إعادة التحليل من ملف البيانات الخام للعينة المعتمدة.
- يدل ذلك على أن فهم مشاركة المرأة في السوق السورية لا ينبغي أن يقتصر على القراءة الكمية البسيطة، بل يجب أن ينتقل إلى قراءة أعمق تأخذ في الحسبان نوعية العمل لا حجمه فقط.
- كما أن المؤشرات الرسمية المتاحة عن سوق العمل، بما في ذلك مؤشرات سوق العمل 2021 والكتب الإحصائية السنوية التي تتيحها هيئة التخطيط والإحصاء، تؤكد أن تحليل وضع المرأة يجب أن يتجاوز مؤشر المشاركة الاقتصادية وحده إلى مؤشرات البطالة، والعمل غير المنظم، والأجور، وساعات العمل، والقطاع الاقتصادي، والحالة العملية.
- وتؤكد الجهود الجارية لإجراء مسح وطني جديد للقوى العاملة أهمية تحديث البيانات الإحصائية الخاصة بسوق العمل في المرحلة المقبلة.

التوصيات

- ضرورة عدم الاكتفاء بقياس مشاركة النساء كمياً، والانتقال إلى اعتماد مؤشرات نوعية تقيس الاستقرار الوظيفي، والأجر، والتنظيم، والحماية الاجتماعية، والملاءمة الأسرية والمكانية.
- توجيه السياسات العامة نحو معالجة المحددات الاجتماعية والمعيشية التي ثبتت قوتها التفسيرية في دخول النساء إلى سوق العمل واستمرارهن فيه.
- إيلاء العوامل المكانية المرتبطة بالاستقرار الوظيفي أهمية خاصة في سياسات التشغيل، من خلال توسيع فرص العمل القريبة من أماكن السكن، وتحسين خدمات النقل، وتوفير بيئات عمل أكثر ملاءمة للظروف الأسرية.

- العمل على الحد من اتساع الاقتصاد غير المنظم والتشغيل الهش، لأن جزءاً من ارتفاع المشاركة النسوية قد يرتبط بالانخراط في أعمال غير مستقرة أو ضعيفة الحماية، لا بتحسن فعلي في شروط التمكين الاقتصادي.
- تعزيز الاستقرار الوظيفي للنساء العاملات عبر تحسين شروط الاستخدام، وتوسيع الحماية الاجتماعية، والحد من الممارسات التمييزية في الأجور والفرص المهنية.
- توسيع تحليل سوق العمل النسوي ليشمل، إلى جانب معدل المشاركة الاقتصادية، مؤشرات البطالة، والعمل غير المنظم، والأجور، وساعات العمل، والقطاع الاقتصادي، والحالة العملية.
- دعم المسوح الدورية وتحديث قواعد البيانات الوطنية الخاصة بسوق العمل، والاستفادة من نتائج المسح الوطني الجديد للقوى العاملة في بناء سياسات أكثر دقة وواقعية.
- إعادة تصميم برامج تمكين المرأة اقتصادياً بما يعكس التحول المتزايد في دورها داخل بنية الإعالة الأسرية، والاعتراف بها بوصفها فاعلاً اقتصادياً رئيسياً لا مجرد عامل مساعد.

المراجع العربية

1. إبراهيم، علي. المرأة والنشاط الاقتصادي: الواقع والآفاق في الجمهورية العربية السورية. دمشق، سورية: المكتب المركزي للإحصاء، 1995.

2. أحمد. دور المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة في المنطقة الساحلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سورية، 2009.

3. أوغلي، عصام الشيخ. سوق العمل في سورية: الواقع والمقترحات. دمشق، سورية: الاتحاد العام لنقابات العمال، 2016.

4. تقرير التنمية الإنسانية العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

5. تقرير حالة السكان في سورية. الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2010.

6. تقرير سوق العمل. دراسة مشتركة بين المكتب المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009–2010.

7. دعبول. أثر الأزمة على قوة العمل في سورية. دمشق، سورية: المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، 2014.

8. صبح، سميرة. دور المرأة في الزراعة وقضايا تميز الجنسين في سورية. دمشق، سورية: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2006.

9. عريقات، محمد مرعي. مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي. عمّان، الأردن: دار الكرمل/دار زهران، 1997.

10. القش، محمد أنور، وخليفاوي، رنا. مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية. دمشق، سورية: المكتب المركزي للإحصاء، 2007.

11. المعهد العربي للتخطيط. مرجع نظري حول سوق العمل، د.ت.

12. منصورة، نورا. تفعيل وتطوير دور القوى العاملة في سوق العمل السورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، سورية، 2014.

13. مويلحي، وجعيد. الثروة الأسرية للأيدي العاملة وإمدادات العمالة النسائية في منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تونس المنار، تونس، 2017.

14. نعمة الله، نجيب إبراهيم. اقتصاديات العمل. الإسكندرية، مصر، 2001–2002.

15. نذير، ورمضان. مشاركة المرأة في سوق العمل في مصر: القيود والفرص. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2015.

16. الهيئة السورية لشؤون الأسرة. المرأة السورية وقوانين العمل. دمشق، سورية، 2005.

17. هديدة. عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي: دراسة ميدانية عن مدينة اللاذقية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية، 2007.

المصادر الإحصائية الرسمية

1. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية للأعوام 2002–2010. دمشق، سورية: المكتب المركزي للإحصاء، 2002–2010.

2. المكتب المركزي للإحصاء. مسوح قوة العمل في سورية للأعوام 2002–2010. دمشق، سورية: المكتب المركزي للإحصاء، 2002–2010.

3. المكتب المركزي للإحصاء. قوة العمل 2011. دمشق، سورية: المكتب المركزي للإحصاء، 2011.

4. المكتب المركزي للإحصاء. مؤشرات سوق العمل 2021. دمشق، سورية: المكتب المركزي للإحصاء، 2021.

5. هيئة التخطيط والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي/المجموعة الإحصائية للأعوام 2012–2023، فصل القوة البشرية والقوة العاملة. دمشق، سورية: هيئة التخطيط والإحصاء، 2012–2023.

6. هيئة التخطيط والإحصاء. أخبار وإعلانات العمل على مسح وطني جديد للقوى العاملة وتحديث المنظومة الإحصائية الخاصة بسوق العمل. دمشق، سورية: هيئة التخطيط والإحصاء، د.ت.